المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

المستوى التنموي للمحافظات العراقية بين عامي 2011 و2018

The Level of Development of the Iraqi governorates between 2011 and 2018

قيصر إسماعيل جبير
Qaiser Ismael Jubair
q_ppp013@hotmail.com
وزارة التخطط / م. رئيس ابحاث

أ.د. كامل كاظم بشير الكناني
Kamel K. Alkenany
alkenany@gmail.com
كلية المنصور/ الجامعة

الكلمات المفتاحية: المستوى التنموي، ثنائية التنمية المكانية، الاماكن "غير المحظوظة"، الدينامية المكانية، الامكانات التنموية، المكان الاقتصادي، الفجوة التنموية، اهداف التنمية المستدامة، المركز والمحيط

Keywords: Level of development, Spatial Dualism of development,Depressed Areas,DepressedAreas,DynamicsSpatial,Developmentpotentials,EconomicSpace,Development Gap, Sustainable development objectives, Periphery Center.

المستخلص

يشكل المكان بؤرة التفاعل في الولوج الى افاق التنمية في مستوياتها المختلفة، وهو بعبارة أخرى المجال التطبيقي لمسارات الفعل التنموي على المستوى الوطني. وبقدر اهمية ذلك، الا ان هذا التفاعل قد يتباين من مكان الى آخر، تبعا لدينامية ذلك المكان في ميزة الموقع او في الموارد المتاحة او الكامنة فيه، وكذلك في السياسات المعتمدة في تشجيع او تحفيز عناصر الانتاج وخلق حالة من التوافق والاتساق في هذه السياسات بين مناطق البلد الواحد. وفي العراق شهدت بعض الاماكن، معبر عنه في هذا البحث بـ "المحافظات"، تطوراً في وتائر التنمية عقب سنوات بل وعقود من التراكم في حركة الاستثمار في هذه المحافظة او تلك، مما اوجد نوعاً من ثنائية التنمية المكانية على المستوى الوطني. ومنذ الثمانينات سعت الدولة عبر خططها الخمسية في محاولة معالجة هذه الثنائية من خلال توجيه الاستثمار الحكومي، باعتباره محفزاً للاستثمار الخاص، على أقامه المشاريع في المحافظات "غير المحظوظة" في مسارها التنموي. وفي هذا البحث ظهر ان هذا التوجه قد ساهم الى حد ما في تقليص هذه الثنائية لمستويات التنمية بين هذه المحافظات بين عامي 2011 و 2018، اعتمادا على مؤشرات التنمية المستدامة ضمن اهدافها 17 هدفاً. وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات والمقترحات في دعم هذا التوجه وتفعيل عملية الاستثمار في المحافظات وبما يتناسب وامكاناتها التنموية دون الاقتصار على محافظات دون أخرى.

Abstract

The place constitutes the focal point of interaction in accessing the horizons of development at its various levels, and it is, in other words, the field of application for the paths of development action at the national level. As important as that is, this interaction may vary from one place to another, depending on the dynamism of that place in the advantage of the site or in the available or latent resources in it, as well as in the policies adopted in

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

encouraging or stimulating the elements of production and creating a state of compatibility and consistency in these policies between regions. The one country. In Iraq, some places, expressed in this research as "provinces", witnessed a development in the pace of development after years and even decades of accumulation in the investment movement in this or that province, which created a kind of binary spatial development at the national level. Since the eighties, the state has sought, through its five-year plans, to attempt to address this dichotomy by directing government investment, as a catalyst for private investment, to establish projects in the "unfortunate" governorates in their development path. In this research, it was shown that this trend has contributed to some extent in reducing this dichotomy of development levels between these governorates between 2011 and 2018, based on indicators of sustainable development within its 17 goals. The research reached a set of recommendations and proposals in support of this approach and activating the investment process in the governorates in a manner commensurate with their development potential without being limited to one governorate to the exclusion of others.

المقدمة

سعت الدول النامية جاهدة، وبشكل متفاوت حسب إمكاناتها والمنهج الذي تتبعه، لأجل تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في خطط تنموية وبمديات زمنية مختلفة، بالتركيز في بادئ الامر على الأماكن الرئيسة في هذه البلدان، كالعواصم او المدن الساحلية او الاماكن ذات الميزة النسبية في امكاناتها التنموية، بغية الاستفادة القصوى من عناصر الانتاج المتوفرة فيها. والمسار العام لهذا التوجه كان في التركيز على الصناعة لإيجاد قاعدة اقتصادية قوية تساعد على دفع عجلة التنمية بقطاعتها الأخرى، على هدى تجارب دول متقدمة كما في فرنسا وايطاليا وبولندا. إلا ان النتيجة أتت بان هذه المناطق التي تم استهدافها في بادئ الامر تقدمت بشكل كبير على باقي الأماكن الأخرى واستقطبت الاستثمارات والسكان كونها أصبحت ذات وفورات اقتصادية مناسبة جدا لممارسة الكثير من النشاطات والاعمال والحصول على الخدمات وتوفر فرص العمل.

ان التركيز على أماكن محددة يخلق تبايناً شديداً في المستوى التنموي بين الأماكن المختلفة وبما ينعكس بمؤثرات سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة (الحبيس، محمود، 2011، ص180) ، ولذا فان الكثير من البلدان برغم محاولتها نشر التنمية في باقي الأماكن الا ان هذه الجهود لم تثمر عن نتائج ملموسة، إذ استمرت الأماكن الرئيسة بالتقدم بشكل كبير على حساب المناطق الاخرى، رغم توفر فرص التنمية فيها، مما أفرز، بمرور الزمن، تباين مكاني للتنمية او ما يطلق عليه بـ "ثنائية التنمية المكانية" (spatial Dualism of development)، سواء على مستوى الاماكن الحضرية ذاتها او/و بين الحضر والريف.

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

وفي الحقيقة، ان التباين المكاني شياً طبيعياً وملازماً للاماكن سواء كان بتدخل البشر او بدونه كون ان هنالك تبايناً في الامكانات المتوفرة بين الأماكن المختلفة، والتشابه بينها يكاد يكون نادراً حتى وان تساوت في مستوياتها المعيشية والخدمات، على سبيل المثال لا الحصر، كالعواصم او المدن الساحلية او المواقع ذات النشاط في توفير فرص العمل والبيئات الملائمة للاستثمارات. ومع الاقرار بان الأماكن عبارة عن منظومات مفتوحة تؤثر وتتأثر بالمنظومات المجاورة والبعيدة منها بتأثير متباين يعتمد على طبيعة النشاط التي تتمركز في هذه الأماكن وقوة تأثيره الوظيفي، الذي يمكن يعبر حدود الدول في بعض الاحيان، الا ان السمة الغالبة في مثل هكذا توجه تنموي هو استمرارية التراكم في جذب الاستثمارات بفعل الوفورات الخارجية (External Economies) التي تتمتع بها اماكن الاستقطاب لهذه النشاطات على حساب الاماكن الاخرى، وهذا ما يرسخ التباين المكاني للتنمية.

مشكلة البحث: العراق يعيش حالة ثنائية التنمية بين الأماكن المختلفة وما بين الريف والحضر باعتباره أحد هذه البلدان النامية التي ركزت على التنمية الاقتصادية وفي أماكن محددة، في بادئ الامر، لتكون مركز استقطاب كبير للنشاط الاقتصادي والسكان ولكن استمرارية هذا التوجه طيلة العقود السابقة، انعكس في حالة ضعف لمؤشرات التنمية في أماكن عديدة غيرها. وفي محاولات لاحقة، سعى العراق الى نشر التنمية والتخفيف من حدة هذا التباين ورفع المستوى المعاشي للفرد والمجتمع خصوصاً في الأماكن التي لم يكن لها حظ من ثمار التنمية، إلا ان تحقيق هذا الهدف، وان كانت له هنا وهناك اثاراً معينة في أماكن مختلفة الا اننا نواجه في النهاية أماكن ذات فروق واضحة في مجالات وقطاعات مختلفة تتقارب فيما بينها وتبتعد بشكل كبير في البعض منها.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع بما يترتب على نتائج الدراسة في توفير مقياس موحد يصف المستوى التنموي لكل محافظة، والذي يمكن ان يكون أساساً لمتخذي القرار على المستوى المحلي والاتحادي في عملية توجيه الاستثمارات والخدمات بين المحافظات والأماكن المختلفة، وبالتالي فان تقييم ومعرفة أحوال السكان في المحافظات تساعد في تحسن احوالهم بإنصافهم تنموياً.

هدف البحث: بيان مدى التباين المكاني للتنمية على مستوى المحافظات العراقية من جهة، ومن جهة أخرى اظهار أثر الجهد التنموي في تقليص هذا التباين خلال مرحلة زمنية معينة، بمؤشرات الألفية للتنمية المستدامة.

فرضية البحث: بقدر ما هنالك من تباين تنموي بين المحافظات في العراق الا ان الجهد التنموي لمرحلة زمنية قلص من حدة هذا التباين باعتبار هذه الاماكن منظومات مفتوحة ومتفاعلة عبر الزمن.

منهجية البحث: اعتمد البحث بالإضافة الى المنهج النظري، المنهج الاستقرائي القائم على التحليل المقارن في مدى التفاوت التنموي بين المحافظات بدلالة مؤشرات التنمية المستدامة لمرحلتين زمنيتين هما 2011 و 2018 لتشخيص الجهود التنموية في تقليص هذا التفاوت.

ثانيا: الإطار النظري، المكان وآليات التنمية: تواجه الدول النامية بشكل عام هيمنة مدن او أماكن محددة على بقية الأماكن لكونها شكلت موطئ اولي للاستثمار التنموي في تلك البلدان، وبفعل التراكم الاستثماري المتلاحق توفرت ظروف ملائمة للاستثمار والعمل لأنشطة استثمارية مختلفة، وبالتالي

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

برز تدريجيا تفاوت كبير بين الأماكن (او المناطق) داخل الدولة الواحدة (J.C.ANTOINE,1962)، ولذا تذهب هذه الدول بجهودها التنموية وخططها المستقبلية الى التخفيف من هذا التفاوت والحد من سلبياته التي ترهق أحوال الناس والقائمين على إدارة هذه الاماكن. فضلا عن ذلك يعد الارتباط بين التنمية والاستقرار السياسي الذي يتبعه الاستقرار الأمني امر مسلم به وارتباط الأوضاع الاقتصادية فيها وتأثير كل منهما بالاخر. هذا الارتباط يشير بوضوح الى تقدم او تباطؤ وفي بعض الحالات توقف وتخلف التنمية بين المناطق المختلفة، وهذا ما يواجهه العراق في الوقت الحالي. وبنظرة أخرى يمكن وصف ذلك بـ "الدينامية المكانية" (Spatial Dynamics)عبر الزمن يعيشها المكان بأنشطة السكان فيه بايجابياتها وسلبياتها وما يبذل في هذا المكان من مجهودات مختلفة.

وفي العراق، بالرغم من استمرارية الجهود التنموية الا انها تتسم بنوع من التباطؤ والتعثر وعدم الاستقرار تأثراً بالوضع السياسي في البلاد طيلة العقود السابقة (الكناني، كامل، 2013) وما ترتب على ذلك من صعوبات وعدم استقرار وازمات اقتصادية وامنية وسياسية متفاوتة بين الأماكن وعبر الزمن مما خلق تفاوتاً واضحاً في الكثير من المؤشرات التي تعبر عن أحوال السكان الاجتماعية والاقتصادية بين المحافظات، وخصوصا في ظل ضعف النشاط الزراعي والصناعي، فضلا عن تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي التنموي في صفحاته المختلفة. هذا يجعل غالبية النشاطات الاستثمارية في الاماكن "غير المحظوظة" (DepressedAreas) تقتصر في معظمها على الاستثمارات الحكومية، والتي تتباين في تخصيصاتها بين سنة وأخرى.

وفي ضوء ما تقدم فان استفادة السكان من المشاريع التنموية أصبحت رهينة الظروف المختلفة، وان قياسها وتقديرها معتمد على مؤشرات منفردة يقارن كل منها بشكل منفرد بين المحافظات، كما هو الحال في مؤشرات الأهداف الإنمائية التي تعبر عن أحوال السكان اجتماعيا واقتصاديا وصحياً دون وجود مقياس يمكن ان يجمل أحوال الناس برقم او مستوى معين.

الاختلاف بين الأماكن في الامكانات التنموية والذي يوصف بالتباين بين المحافظات بطبيعة ما تحتويه من موارد طبيعية وبشرية واقتصادية (Developmentpotentials)، فضلا عن حالة التفاوت بين هذه الأقاليم نتيجة النشاطات الاقتصادية المختلفة في أماكن عديدة وبدرجات متفاوتة خلقت فروقات مكانية واضحة تسمى "ثنائية التنمية المكانية" تسعى الدولة للحد منها بجهود مستمرة من خلال الخطط التنموية (خطة التنمية الوطنية 2018-2022).

هذا الواقع بحاجة الى إطار نظري لتفسير الظواهر المتفاعلة داخل المكان، ونرى ان ما يفسر المشكلة مدار البحث نظريتين هما:

أ- نظرية نقاط او أقطاب النمو (Growth Poles and Point): طرح النظرية الفرنسي فرانسوا بيرو (Francois Perroux) عام (1955) في مقاله باللغة الفرنسية الموسوم (Note sur la nation de pôle de Croissance) الذي أشار فيه الى أن النمو لا يحدث في جميع الاماكن (او المناطق) في نفس الوقت ولكن النمو يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو وبكثافات مختلفة، وهذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية. وأكد بيرو على أن عملية النمو غير متوازنة لأنها تظهر في البداية في بعض الأماكن العقدية والتي من خلالها ينتشر النمو الى القطاعات والأماكن الأخرى

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

وأعتبر هذه الأماكن العقدية بمثابة نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة (Innovation) التي تقوم عليها عملية النمو والتنمية (ترجمة الكناني،2006، 40-45).

وتقوم فكرة أقطاب النمو عند بيرو على تركيز الصناعات القائدة (Leading industries) وهي الصناعات التي لها تأثير على جوانب الاقتصاد ومؤسساته أكثر من أي صناعة أخرى في أي مكان ما، نظراً لتوفر بعض الحوافز الاقتصادية مثل: الموارد الطبيعية أو خدمات البنية التحتية. وتمتاز هذه الصناعات بقدرتها على نشر التحديث في محيطها وجذب صناعات وخدمات جديدة وكذلك أيدي عاملة وبضائع، وبالتالي توفر فرص الابداع والتجديد والابتكار بفعل توفر البيئة الاستثمارية المحفزة لذلك (الكناني، كامل، دراسات ....، 2008، ص169-175).

وأكد بيرو على أن أقطاب النمو تظهر في المكان الاقتصادي (EconomicSpace) الذي يعتبر بدوره حقل من القوى الاقتصادية الجاذبة التي تتظافر مع بعضها البعض في تشكيل مركز أو قطب تنموي في هذا المكان الاقتصادي. وأشار كذلك الى أن أقطاب النمو قد تظهر في المكان الجغرافي (GeographicalSpace) دون أن يوضح ذلك، ولم يوليه الاهتمام المطلوب كما فعل الباحث الجغرافي من المدرسة الفرنسية ايضا بودفيل (J.R. Boudeville,) الذي استرسل في مفهوم الحيز الجغرافي و آليات عمله، وفي تحليل العلاقة بين الأقطاب الجغرافية والاقتصادية وكذلك علاقة الأقطاب بمحيطها، أعتبر المركز (Center)عنصر نشط وإيجابي بينما الإقليم المحيط (Periphery)عنصر تابع وسالب (الكناني، كامل، الموقع الصناعي، 2008، 20-23).

ب - نظرية **التنمية الدائرية المتراكمة؛** وضع أسس هذه النظرية الاقتصادي السويدي الشهير جونر ميردال (Goner Myrdal) في بداية العقد الخامس من القرن العشرين. وتقوم فكرة النظرية على ان التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز (Center) والذي تمثله عادة المناطق الحضرية و المحيط (Periphery) والذي تمثله الأرياف والمدن الصغيرة، ويحدث ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي (الكناني، كامل، الموقع الصناعي، 2008، 30-33):

- **الآثار الخلفية السالبة (Backwasheffects)** : وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف واطراف المدن و تتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة و كذلك رأس المال و البضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز، والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الاطراف، وهو ما اطلق عليه فرنسوا بيرو "تأثيرات الاستقطاب **Polarizationeffects"**

- **الأثار الموجبة: تأثيرات الانتشار(SpreadEffects)؛** وهي عمليات تنشط في مناطق المركز وباتجاه الأطراف وتتزايد في الغالب مع نشاط الأثار الخلفية السالبة، فمثلاً يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف ولكي يتم اشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جيدة الى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

والواقع أن الأثار الانتشارية الموجبة يعتمد حجمها ونوعها وسرعة انتشارها على المستوى والوضع التنموي للمركز، فكلما كان هذا الوضع أفضل، كلما كانت سرعة ونوع وحجم الأثار الانتشارية باتجاه الاطراف أسرع وأكبر وأكثر كثافة (H. HOYT, 1961).

وتحدث التنمية المتراكمة عند توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة في منطقة معينة نظراً لتوفر بعض الإيجابيات الاقتصادية مثل التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... الخ. يؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة الى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي دخول إضافية جديدة وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مدخلات رئيسية لهذه الصناعات. وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة والتي تعمل من أجل تحقيق أرباح اضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها الى زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها، كذلك تعمل زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة وباستمرار على نشوء مؤسسات وشركات جديدة مما يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافية جديدة يتزايد من خلالها الطلب على البضائع والخدمات المختلفة (Drewnoski,J1974,). ويؤدي أتساع السوق هذا وتسارع الطلب على البضائع والخدمات الى قيام شركات ومؤسسات جديدة لإشباع الطلب المتزايد وهكذا تعود العملية من البداية.

وتستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الاطراف) الى المدينة والمركز مما يؤدي الى نموه وأتساع أسواقه على حسب اطرافها الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المحيط والمراكز.

وتظهر الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين اقتصاد المركز والمحيط خصوصاً أذا ما عجز التدخل الحكومي في زيادة وتسريع عملية الأثار الانتشارية الموجبة من المراكز الى الاطراف وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية (غنيم، 2009، 157-160).

والجدير بالذكر أن ميردال (Myrdal) يربط نشاط الأثار الانتشارية الموجبة من المركز الى الاطراف بالسياسة التنموية للدولة، بمعنى أن هذه الأثار لا تحدث بالشكل المطلوب دون تدخل الدولة، وغالباً ما يتجسد هذا التدخل عن طريق التخطيط.

ثالثا، مرجعية التحليل الاحصائي لمستويات التنمية في المحافظات، تذهب الدراسات الإقليمية في غالب الأحيان الى المقارنة بين إقليم واخر على أساس ما هو متوفر من خدمات ومشاريع وإمكانات نسبية سواء كانت طبيعية، بشرية، عمرانية، او اقتصادية بهدف تقييم واقع الحال لأجل التنمية والتطوير في المجالات المختلفة وخصوصا تلك التي يلاحظ فيها تأخر في مجال معين مقارنة بالمجالات او القطاعات الأخرى وما هو محقق للوصول الى نتيجة مستهدفة بحد معين سلفاً خدمةً للسكان على اعتبار ان التنمية هدفها الرئيس تلبية حاجات الفرد والمجتمع.

وبما ان التنمية ذات ابعاد متعددة اكثر من كونها ظاهرة اجتماعية اقتصادية بل تتضمن تغيرات في الهياكل المؤسسية والإنتاجية والاجتماعية والسياسية وفي العادات والتقاليد وتأثير ذلك على حياة الناس ومواجهة الكثير من القضايا التي يواجها المجتمع (الشديدي، حسين، 2012، ص2018). ان الاعتماد على المقارنة في توفر الخدمات بين الأقاليم في الكثير من الأحيان لا تعطي الصورة الحقيقية

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

لنتائج عملية التنمية في الأماكن المختلفة، اذ ان توفر الخدمات في إقليم ما لا تحدد درجة انتفاع السكان من هذه الخدمات (الحنيطي، حرب، 1991،ص14)، فقد توجد خدمة صحية او تعليمية في إقليم (أ) اكثر في وفرتها من إقليم (ب) الذي يساوي إقليم (أ) في عدد السكان وطبيعة الانتشار، الا ان انتفاع السكان في إقليم (ب) افضل من إقليم (أ) وبالتالي درجة الرضا لدى السكان ستكون اعلى، وهذا يقود الى الاستقرار وممارسة النشاطات المختلفة في ذلك المكان الذي يمكن ان يصبح مستقطباً للسكان والنشاط من أقاليم أخرى. ولذلك فأن الدراسة اتجهت الى اختيار متغيرات بياناتها تصف مستوى استفادة السكان في المحافظات من الخدمات الموجودة فيها من خلال بيانات مأخوذة عن الأسر على اعتبار ان المسوح الإحصائية المختلفة تكون وحدة المشاهدة في الإطار الاحصائي المعتمد هي الاسرة لمعرفة أوضاع السكان اجتماعيا واقتصادياً. وبمعنى اخر ان البيانات المأخوذة عن الاسر بأفرادها هي مقياس لمدى فاعلية الخدمات والمؤسسات الموجودة في المحافظات التي وجدت لأجل خدمة هؤلاء السكان أي **مقياس لدرجة انتفاع السكان من العملية التنموية**، وبالتالي يمكن استخلاص التفاوت بين إقليم (محافظة) واخر في **المستوى التنموي**.

وقد كان مصدر بيانات الدراسة تقرير اهداف التنمية المستدامة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء/وزارة التخطيط، لعام 2019، والذي تم اعداده بالاعتماد على نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018 (MICS6)، والتقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام 2018، نتائج مسح وتقويم الفقر في العراق 2018/2017 (swift)، فضلا عن دراسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

رابعا: تحليل المستوى التنموي للمحافظات. العراق كغيره من الدول النامية برغم اعتماده الخطط التي تراعي التفاوت التنموي بين المناطق داخل البلد سواء كان ذلك بين المحافظات او المدن وبين الريف والحضر، على اعتبار أن هنالك محافظات أو اماكن متطورة وأخرى متأخرة مما خلق ثنائية مكانية في عملية التنمية. لقد أظهرت معظم الخطط السابقة، وابتداءً من عام 1950 ولغاية 1995، أن هناك تركيزاً واضحاً في توجيه الاستثمارات نحو عدد محدود من المحافظات (الكناني، كامل، 2013، ص61-65) ، بما انعكس إلى اختلال في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي على توزيع السكان، والهجرة باتجاه المناطق المتطورة، ونمو كبير في مناطق الجذب، مع ارتفاع بنسبة التحضر، وما يصاحبها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وضغط على الخدمات الأساسية والبُنى التحتية، أي بروز ثم تراكم عبر الزمن من سلبية متبادلة ما بين أماكن الجذب وأماكن الطرد، وبما يمكن القول ان التركز السكاني في الاماكن يتناسب والتركز الاقتصادي فيها (خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، ص156).

ان هذا التفاوت أو التباين التنموي لم تستطع الكثير من البلدان النامية من معالجته برغم اعتماد خطط التنمية هدفاً لتقليل هذا التفاوت نسبيا بين المناطق ومنها العراق، فعلى سبيل المثال هذه بغداد، التي يسكنها حوالي ربع سكان العراق، تنمو وتتطور دون ان ينعكس ذلك على اقرب المناطق منها، مع الإقرار ان التباين التنموي بين الأماكن حقيقة قائمة ترتكز على تباين الأهمية النسبية لهذه الأماكن التي تفرض نفسها على الاستثمار، اذ لم تستطع الخطط التنموية بعد عام 2003، بالرغم من

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

اعتمادها معايير تنموية مختلفة عما سبق، من تجاوز الأهمية النسيبة للمكان. هذا التفاوت باستمراره وزيادة حدته مع العمليات التنموية المنفذة حسب الخطط أدى بطبيعة الحال إلى تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضرية عبر الزمن، والتي من شأنها ترسخ التباين التنموي بين المحافظات. وفي دراسة هذا التباين بين المحافظات اعتمد البحث على تأشير التقدم الحاصل في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة: 2030، بمؤشراتها المختلفة، المحددة من قبل الأمم المتحدة، بين المحافظات العراقية وحسب البيانات المتوفرة من الجهات الرسمية، وبالذات وزارة التخطيط، كمرجعية لقياس مستوى التنمية بين هذه المحافظات.

أ.الاسلوب المعتمد في التحليل: نظرا لأهمية المستوى التنموي لكل محافظة فقد تم تحديده لكل محافظة بالاعتماد على نسبة ما تحقق في كل مؤشر من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في عام 2018 في العراق (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2019) البالغ عددها (35) مؤشراً والتي تم عكسها على (11) هدفاً من الأهداف الـ (17) السبعة عشر[♥] وكما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (1) اهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها في العراق لعام 2018

رقم الهدف	الهدف	المؤشر
1	القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان.	- عدد المستفيدين المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية حسب المحافظة والجنس. - نسبة أفراد الأسر المعيشية التي تحصل على أية تحويلات اجتماعية أو مستحقات.
2	القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.	- نسبة الأطفال دون سن الخامسة وفقاً للوزن والطول.
3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار.	- نسبة وفيات الأمهات لكل (100000) ولادة حية. - النسبة المئوية للنساء (15 -49) ولدن مولوداً حياً خلال السنتين الأخيرتين بإشراف كادر صحي . - معدل وفيات حديثي الولادة. - معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. - النسبة المئوية للنساء في سن الانجاب للفئة العمرية (15-49) سنة اللاتي تم تلبية احتياجاتهن من حيث تنظيم الاسرة بوسائل عصرية (أية وسيلة). - معدل الإصابة بالعوز المناعي لكل (100000 من السكان). - معدل الإصابة بالتهاب الكبد B لكل 100000 من السكان. - الوفيات المبكرة للأمراض غير الانتقالية الرئيسية للأعمار (30 – اقل من 70) سنة لكل (1000) من السكان لنفس الفئة العمرية. - معدل وفيات الانتحار لكل (100000) من السكان. - معدل الوفيات الناتج عن التسمم غير المقصود لكل (100000) من السكان.
4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	- النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية (3-5) سنوات الذين يسيرون على درب التطور الصحيح في مجالات تعليم القراءة والكتابة والحساب، التطور البدني، التطور الاجتماعي – العاطفي والتعلم. - النسبة المئوية للأطفال قبل سنة واحدة من سن دخول المدرسة الابتدائية الرسمية الذين يلتحقون ببرنامج تعليمي للطفولة المبكرة او مدرسة الابتدائية. - النسبة المئوية للنساء (15-49) سنة اللاتي نفذوا واحدة على الأقل من تسعة أنشطة معينة ذات علاقة بالحاسوب. - معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية. - معدل الالتحاق بالمرحلة المتوسطة.

♥- تم استبعاد الأهداف الستة المتبقية في حساب المستوى التنموي للمحافظات لعدم توفر بيانات عنها على المستوى الوطني.

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

رقم الهدف	الهدف	المؤشر
		ـ معدل الالتحاق بالمرحلة الاعدادية.
5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.	ـ النسبة المئوية للنساء في الفئة العمرية (15-49) سنة اللواتي يمتلكن الهاتف النقال.
6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.	ـ نسبة افراد الاسرة المعيشية الذين لديهم مكان لغسل اليدين فيه ماء وصابون. ـ نسبة افراد الاسر المعيشية الذين يستخدمون مرفق الصحي(شبكة مجاري).
7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	ـ نسبة افراد الاسرة المعيشية الحاصلة على خدمات الكهرباء. ـ النسبة المئوية لأفراد الاسرة المعيشية الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الوقود النظيف والتكنولوجيات لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة. ـ افراد الاسر المعيشية الذين يعتمدون بشكل رئيس على الوقود والتكنولوجيا النظيف في الطهي.
8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.	ـ معدل النشاط الاقتصادي للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر. ـ معدل البطالة للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر. ـ توزيع الأفراد العاملين بأجر بعمر 10سنوات فأكثر في القطاع الحكومي خلال الـ 12شهراً الماضية؛ 2018/2017 ـ توزيع الأفراد العاملين بأجر بعمر 10سنوات فأكثر في القطاع الخاص خلال الـ 12شهراً الماضية. ـ النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية (5-17) سنة المنخرطين في عمالة الأطفال.
10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.	ـ النسبة المئوية للنساء في الفئة العمرية (15-49) سنة اللاتي شعرن بشكل شخصي بالتمييز أو الاضطهاد على أساس ممارسة التمييز ضدهم.
16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.	ـ النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية (1-14) سنة الذين تعرضوا لأي عقاب نفسي أو اعتداء نفسي من قبل مانحي الرعاية. ـ نسبة الأطفال دون سن الخامسة ممن تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة الأحوال المدنية. ـ نسبة النساء (15-49) اللاتي يشعرن بالأمان أثناء المشي لوحدهن بعد حلول الظلام.
17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.	ـ نسبة النساء في الفئة العمرية (15-49) سنة اللاتي استخدمن الانترنت.

لقد تم التوصل إلى تحديد المستويات التنموية للمحافظات والتي تعتبر كرتب تنموية لها أي بمثابة مرجع (*Index*)، وذلك من خلال الاعتماد على المتوسط الحسابي لجميع نسب ما حققته كل محافظة من أعلى نسبة تم تحقيقها بين المحافظات. وباعتماد أعلى مستوى تم تحقيقه من قبل إحدى المحافظات يمكن أن يصبح المعيار أو المستهدف وطني يمكن أن يتحقق من قبل المحافظات الأخرى باستخدام خبرات المحافظة أو بمساعدة المحافظات التي احتلت الصدارة بالمستوى التنموي، وان كانت هذه الإمكانية متفاوتة بين مكان وآخر بما هو مخطط لها وما يملكه المكان من موارد طبيعية وبشرية واقتصادية ومشاريع استثمارية. هذا ما يتيح أن يصبح المعيار الوطني أعلى نسبة محققة لأي مؤشر من المؤشرات في أية محافظة، أي أن مستوى التطلع في تغير مستمر بين فترة وأخرى، على اعتبار التنمية والتطور والتغيير عمليات مستمرة مترجمة بالمستويات المرتفعة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

للمؤشرات، والحاجات للمجتمع أيضا بتطور مستمر فما كان في الماضي كمالياً أصبح اليوم أساسياً وما هو اليوم كمالي ممكن أن يكون في المستقبل أساسياً.

ب. تحليل نتائج تطبيق الاسلوب المعتمد؛ الجدول رقم (2) يعرض رتب المحافظات لما حققته بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي سبق ذكرها لكل محافظة وبتسلسل تراتبي من أعلى مستوى إلى أدناها، والتي بدورها تمثل "رتب تنموية" تعكس الواقع التنموي للمحافظات، حيث أن أعلى مستوى تنموي تمثل بمحافظة السليمانية فأعطيت الرتبة (1) باعتبارها الأولى بين المحافظات، أما بقية المحافظات فرتبها تتمثل بالفارق بين نسبها وأعلى مستوى محقق، أي رتبة محافظة السليمانية، وذلك بالاعتماد على المتوسط الحسابي لجميع المؤشرات لكل محافظة ولذا فان الأرقام الواردة في الجدول تشير إلى أن كلما زادت قيمة الرقم كلما قل المستوى التنموي للمحافظة [♥]، وعلى هذا الأساس نجد أدنى مستوى تنموي تمثل بالرقم (16.7) لمحافظة الانبار، وبقية المحافظات موزعة بين الرتبتين.

جدول (2) رتب المحافظات لما حُقق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2018

المحافظة	الرتبة التنموية
السليمانية	1.0
أربيل	6.2
كربلاء	8.4
بغداد	10.2
القادسية	10.2
كركوك	10.6
البصرة	10.9
المثنى	11.2
دهوك	11.3
واسط	11.5
بابل	11.8
صلاح الدين	12.6
ميسان	12.9
ذي قار	13.4
ديالى	13.5
النجف	13.7
نينوى	16.0
الأنبار	16.7

♥ ان الجدول (2) يمثل الرتبة التنموية لكل محافظة والتي اعطيت لكل محافظة بناء على المتوسط الحسابي لجميع المؤشرات للمحافظة، وبالتالي أعطيت الرتبة رقم (1) لأعلى متوسط حسابي حققته المحافظة، كما هو حال محافظة السليمانية. أما المحافظة التي تليها فانها تأخذ الرتبة التي بعدها بفارق يساوي فارق المتوسط الحسابي بين المحافظتين. والمحافظة الثالثة تأخذ رتبتها على اساس الفرق الحسابي مع المحافظة الاولى ، وهكذا لبقية المحافظات في رتبها مقارنة مع المحافظة الاولى.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

شكل (1) رتب المحافظات لما حُقق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2018

المصدر: من اعداد الباحثين

وبالرجوع الى سنة 2011 كنقطة زمنية مرجعية للمقارنة مع المستوى التنموي للمحافظات فيها، فقد تم تحديد المستوى لكل محافظة بذات الطريقة الحسابية التي اعتمدت لحساب المستوى التنموي للمحافظات في سنة 2018. حيث تم اعتماد نسبة ما تحقق في كل مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 في العراق البالغ عددها (31) مؤشراً والتي تعكس واقع الأهداف الثمانية (العلاق، مهدي، 2012)، فقد اعتمد على (28) مؤشر في حساب المستوى التنموي واستبعاد ثلاثة منها كونها لا تغطي جميع المحافظات(*).

جدول (3)الاهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها في العراق لعام 2011

رقم الهدف	الهدف	المؤشر
1	القضاء على الفقر المدقع.	- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين ونصف. - معدل فجوة الفقر، (انتشار الفقر × مداه). - معدل انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر. - نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الطاقة الغذائية.
2	تحقق تعميم التعليم الابتدائي.	- صافي نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي. - صافي نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي. - نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون في الصف الأول ويبلغون الصف الأخير من التعليم الابتدائي. - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15-24) سنة.
3	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	- نسبة التحاق البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي. - نسبة التحاق البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الثانوي. - نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15-24) سنة. - حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.
4	تخفيض معدل الوفيات للأطفال.	- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (1000) ولادة حية. - معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) ولادة حية. - نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
5	تحسين صحة الأمهات	- نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص. - نسبة الولادات في المراكز الصحية.

*هذه المؤشرات هي (نسبة وفيات الأمهات، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، عدد خطوط الهاتف الخلوي لكل 100 شخص).

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

رقم الهدف	الهدف	المؤشر
		- معدل انتشار وسائل منع الحمل. - نسبة الرعاية الطبية أثناء الحمل (قبل الولادة). - الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأكثر). - الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة.
6	مكافحة فايروس نقص المناعة وغيرها من الأمراض.	- نسبة النساء اللآتي سمعن أو يعرفن مرض الايدز.
7	ضمان توفر أسباب بقاء البيئة.	- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء في الحضر والريف. - نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الإنتفاع بصرف صحي محسن. - نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة.
8	إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.	- نسبة الأسر التي تمتلك حاسبة شخصية. - نسبة الأسر التي تستخدم الساتلايت.

المصدر : من اعداد الباحثين

جدول (4) رتب المحافظات لما حُقق بمؤشرات أهداف التنمية لعام 2011

المحافظة	الرتبة التنموية
السليمانية	1.0
اربيل	9.0
دهوك	10.6
بغداد	11.0
كركوك	15.3
كربلاء	16.2
بابل	17.2
النجف	17.3
ديالى	19.0

المحافظة	الرتبة التنموية
الانبار	19.7
واسط	20.0
القادسية	20.1
البصرة	21.1
صلاح الدين	22.0
المثنى	22.5
نينوى	22.8
ميسان	23.3
ذي قار	24.2

المصدر : من اعداد الباحثين

شكل (2) رتب المحافظات لما حُقق بمؤشرات أهداف التنمية لعام 2011

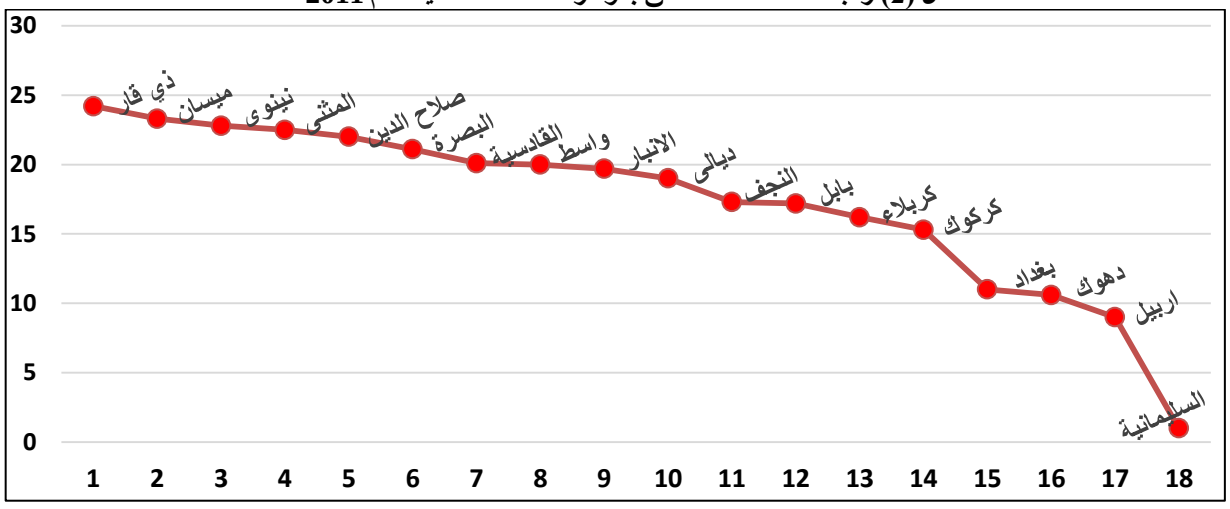

المصدر : من اعداد الباحثان

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

ت - المقارنة في مستويات التنمية للمحافظات بين عامي 2011 و2018: في ضوء ما تقدم من عرض لمستويات التنمية للمحافظات لعامي 2011 و2018، ظهرت تغيرات عديدة في مستويات التنمية لغالبية المحافظات، وبالتالي يمكن ان نبين الآتي:

1- ان الفجوة بين اعلى وأدنى محافظة قد بلغت (24) رتبة عام 2011، لتدل بذلك على التباين الواضح بين المحافظات، بينما في عام 2018 انخفضت هذه الفجوة لتبلغ (16) رتبة، وهذا يدل على تحسن واقع حال التنمية وان كان جزئيا بشكله العام بين المحافظات.

2- احتلت محافظة السليمانية المرتبة الأولى في عام 2011 بين المحافظات مع فارق كبير بينها وبين المحافظة التي تليها (أربيل) بلغ (8) مراتب، وفي عام 2018 بقيت محافظة السليمانية بالمرتبة الأولى لكن بفارق بلغ (5) مراتب عن المحافظة التي تليها، وهي اربيل ايضا. اما بقية المحافظات فقد حصل بها تقدم في جميع المحافظات في عام 2018 عن مراتبها في عام 2011 (ما عدا محافظة دهوك التي تراجعت مرتبة واحدة)، ولكن هنالك تفاوتاً واضحاً في مستوى التقدم بين الفترتين الزمنيتين؛ اذ نجد على سبيل المثال محافظة كربلاء حازت على التسلسل الثالث بين المحافظات في عام 2018 بينما كانت في التسلسل السادس في عام 2011، وبالمقابل نجد ان محافظة الانبار بعدما كانت بالتسلسل العاشر في عام 2011 أصبحت بالتسلسل الثامن عشر بين المحافظات في عام 2018.

3- بين الشكل رقم (2) في عام 2011 ان المحافظات أصبحت مجموعات بينها فوارق واضحة، اما في عام 2018 فقد بقيت كمجموعات لكن بفوارق قليلة فيما بينها ما عدا محافظتي السليمانية واربيل بفوارق واضحة عن بقية المحافظات.

مما تقدم، يمكن القول، ان الأوضاع في المحافظات بدت تقترب من بعضها البعض في مستوياتها التنموية، كما يظهرها الشكل(3)، وهو يشير في ذات الوقت الى مدى انتفاع السكان من الخدمات وتأثير ذلك على سلوك الافراد بشكل عام، على اعتبار ان هدف التنمية الرئيس هو تلبية حاجات الفرد، وبالتالي كلما كانت هنالك خدمات مقدمة للمجتمعات في أماكن تواجدهم او في نطاق الخدمة المقدمة لهم كلما أدى ذلك الى تحسن المستوى التنموي والتقارب بين المحافظات.

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

شكل (3) المستوى التنموي للمحافظات بين عامي 2011 و 2018

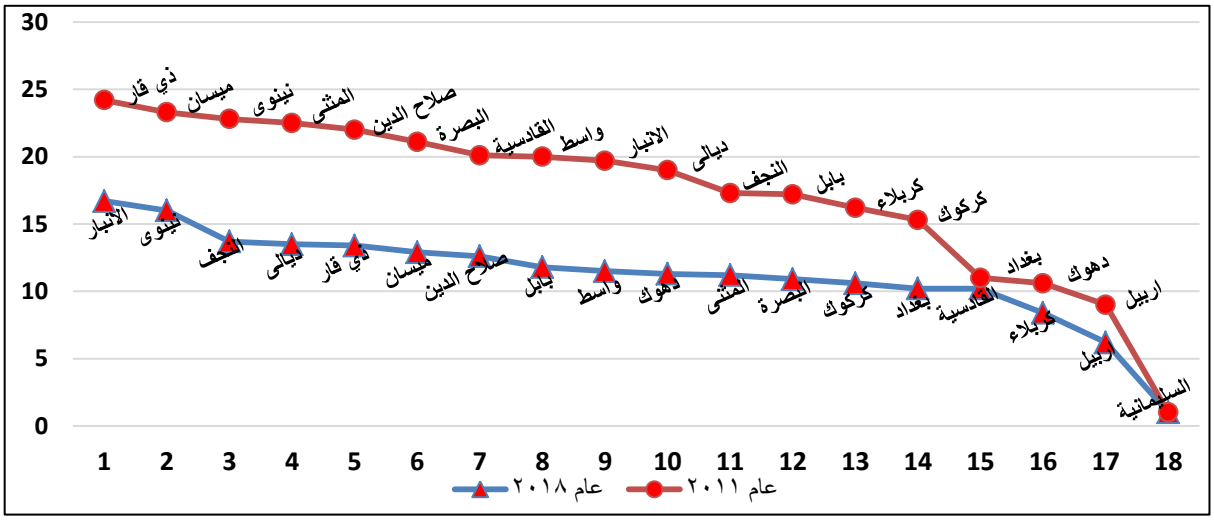

المصدر: من اعداد الباحثين

ان رتب المحافظات بين عامي 2011 و2018، سواء في التقدم او التأخر في هذه الرتب، يظهر في التسلسل الذي يوضحه الشكل رقم (4) نتيجة لما تعيشه من استقرار تارة بأبعاده المختلفة وتفقده تارة أخرى، أي بعض المحافظات شهدت ضعف في مسيرة تقدمها لتحسين واقع حالها التنموي مما أدى ذلك الى فقدان تسلسلها بين المحافظات بالرغم من ان جميع المحافظات عدا دهوك أحرزت تقدم في رتبها عما كانت عليه في عام 2011 .

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

شكل (4) موضع كل محافظة من الرتبة التنموية التي تنتمي اليها في عامي 2011 و 2018

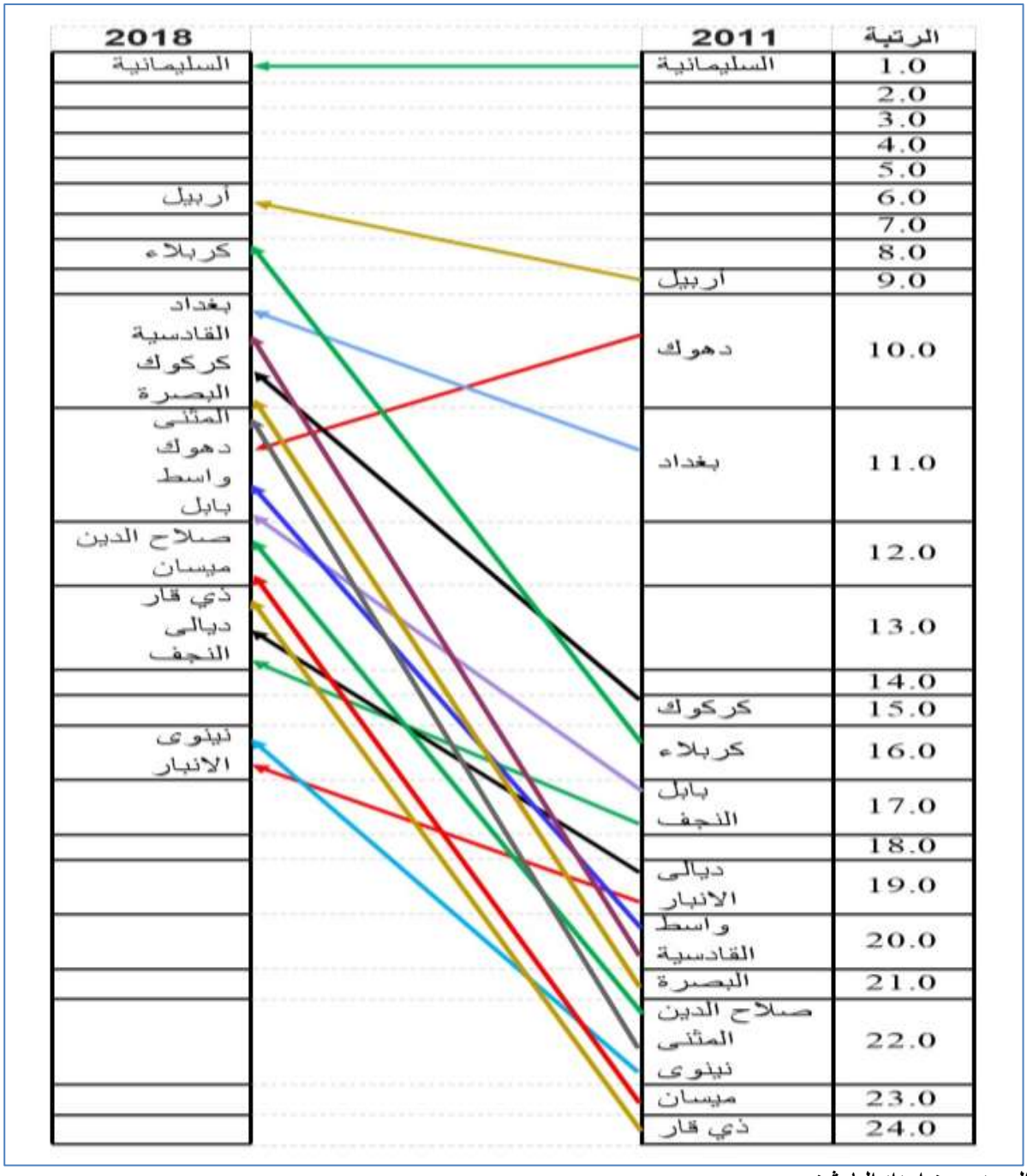

المصدر: من اعداد الباحثين

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

وفي ضوء ما تقدم ولأجل ان تكون الصورة أوضح، يسهل التعامل مع واقع حال المحافظات تنموياً وانصافها بما يمكن ان يخصص لها من مشاريع مستقبلية تنموية على المستوى المحلي او المستوى الاتحادي بهدف تحسين واقع حال المحافظات سعياً لتقليل التباين بينها وبما يعود على السكان من فائدة، على اعتبار ان المحافظة الاعلى مستوى بين المحافظات هو هدف للمحافظات الباقية لتحقيق ما حققته المحافظة الرائدة (الأعلى رتبة)، فانه يمكن تصنيف المحافظات باعتماد رتبها حسب واقع حالها في عام 2018 الى أربعة مجاميع بمستويات التنمية، كما هو مبين بالجدول (5) وهي كالآتي:

جدول (5) المجاميع الرئيسة لمستويات المحافظات تنموياً لعام 2018.

المجموعة الرائدة	المجموعة المتقدمة	المجموعة الوسطى	المجموعة المتأخرة
1-1 السليمانية	1-2 أربيل 2-2 كربلاء	1-3 القادسية 2-3 بغداد 3-3 كركوك 4-3 البصرة 5-3 المثنى 6-3 دهوك 7-3 واسط 8-3 بابل 9-3 صلاح الدين 10-3 ميسان 11-3 ذي قار 12-3 ديالى 13-3 النجف	1-4 نينوى 2-4 الانبار

الاستنتاجات والتوصيات

1- العملية التنموية في المحافظات في تفاعل مستمر عبر الزمن.
2- المستوى التنموي للمحافظات متفاوت بين عامي 2011 و2018؛ تارة تتقدم محافظة وتارة أخرى تتأخر محافظة، نتيجة لاختلاف الظروف بكافة انواعها بين هذه المحافظات.
3- شهدت جميع المحافظات تقدم في رتبها التنموية عدا محافظة دهوك، ولكن هنالك محافظات تقدمت في تسلسلها وهنالك محافظات فقدت تسلسلها ومجموعة ثالثة حافظت على تسلسلها.
4- الفجوة في مستوى التنمية بين المحافظات أصبحت اقل في عام 2018 عما كانت عليه في عام 2011، اذ كان الفرق بين اعلى وأدنى مستوى تنموي في عام 2011 قد بلغ (24) رتبة تقريباً بينما أصبح الفرق في عام 2018 اقل من (16) رتبة.
5- ثبات محافظتي السليمانية واربيل بالمرتبين الأولى والثانية في العامين 2011 و2018.
6- الفروق (الفجوة) بين المحافظات في مستويات التنمية في عام 2018 أعطت صورة تتمثل بأربعة مجاميع تنموية هي (الرائدة، المتقدمة، الوسطى، والمتأخرة).

التوصيات

1- التركيز على فاعلية الخدمات المقدمة بأشكالها المختلفة في المحافظات اكثر من التركيز على عدد المؤسسات لهذه الخدمات.

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

2- التركيز على ترسيخ الاستقرار بأبعاده المختلفة كونه ذو تأثير متبادل بالغ الأهمية مع نتائج الجهود التنموية في المحافظات.
3- العمل على انصاف المحافظات الأقل حظاً من ثمار التنمية وتوجيه المشاريع الاستثمارية لها بهدف تقليل الفجوة بينها وبين المحافظات الأوفر حظاً دون اغفال نصيب المحافظات المتقدمة وجعل المحافظة الأكثر تقدماً معياراً هدفاً لبقية المحافظات لبلوغه.
4- الاخذ بنظر الاعتبار عند توجيه المشاريع الكبيرة ذات نطاق التأثير الواسع، ان المحافظات هي منظومات مكانية مفتوحة تتفاعل مع المنظومات الأخرى القريبة والبعيدة منها.
5- وضع محفزات تفاضلية تشجيعية على اساس الموقع للاستثمار الخاص، وخاصة في المحافظات الأقل حظوة في حصصها الاستثمارية لتحريك عجلة التنمية فيها، على ان يكون الاستثمار العام هو المبادر في أقامه تلك المشاريع، وبالذات تلك التي تتعلق بخدمات البنى التحتية.

المصادر

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط: خطة التنمية الوطنية 2013-2017، بغداد، كانون الثاني، 2013.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط: خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد، حزيران، 2018.
- حسين احمد سعد الشديدي، "التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته"، مجلة المخطط والتنمية، العدد 26،جامعة بغداد/مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا.
- حرب الحنيطي، "الفجوات التنموية بين المحافظات الأردنية"، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد الثامن عشر (أ)، العدد الأول/1991
- كامل كاظم بشير الكناني:" ارجوحة التنمية في العراق: بين آرث الماضي وتطلعات المستقبل؛ نظرة في التحليل الاستراتيجي"، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية، بغداد، 2013.
- الكناني، كامل،"دراسات في نظرية الموقع الصناعي"، دار صفاء للنشر والتوزيع/ عمان-الاردن، 2008، ص169-175.
- كامل كاظم الكناني،"الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية"، دار صفاء للطباعة والنشر/عمان-الاردن، 2008.
- للأطلاع على تفاصيل نظرية (اقطاب النمو) وما يرتبط بها من تحليل انظر، "الحيز واقطاب النمو"، لمجموعة من الباحثين الفرنسيين، ترجمة د. كامل الكناني من اللغة الفرنسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر/ جامعة بغداد، 2006، وخاصة ص 40- 45، 72-94.
- محمود عبدالله محمد الحبيس،"التباين التنموي المكاني في الاردن"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، م4/ع2، 2011.
- محمد غنيم عثمان، "مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- مهدي محسن العلاق وآخرون، "هل يحقق العراق ومحفظاته الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015"، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ت2012/1

تاريخ استلام البحث/ 2023/5/14 تاريخ قبول النشر/ 2023/5/23
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.1

- وزارة التخطيط، "خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014"، بغداد، 2009.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2019، تقرير اهداف التنمية المستدامة.
- J.C. ANTOINE , "Recherches statistiques sur les structures économiques des agglomérations françaises communication،" au colloque des 15 et 16 Juin 1962 de l' A.S.R.L.F. à l' I.S.E.A.
- Drewnoski, J., "On Measuring and Planning the quality of life", The Haque, Mouton,1974.
- H. HOYT, "The Utility of the Economic Base. Method in Calculating Urban Growth", Land Economics, 1961.